آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)

دريس يحيي

أستاذ مساعد، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة ــ الجزائر.

مقدمة

يُعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي راج الاهتمام بها، سواء على مستوى الدراسات الأكاديمية أو على مستوى الأعمال الميدانية، وهذا بحكم الأهمية البالغة التي يشغلها هذا القطاع في اقتصاد الدول، ومساهمته الفاعلة في نهضة عدد كبير منها، فأصبحت اليوم قوة اقتصادية كبيرة بفضل مؤسسات معظمها صغيرة.

وعلى اعتبار الأهمية البالغة التي أضحى يشغلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد خصّصت الكثير من الدول موازنات كبيرة وعديدة لدعم هذا القطاع، خصص أغلبها لتطوير منظومة العمل والتسيير داخل المؤسسات، وسبل التكيّف مع المنافسة المحلية والدولية، وبالتالي فقد قامت هذه الدول بتطوير برامج متكاملة لتمكين المؤسسات وأصحابها من التقنيات الأكثر حداثة وسبل التحكم في التكنولوجيات المتطورة.

وبالرغم من أن تاريخ وجود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعود إلى حقبة الستينيات، إلا أن الاهتمام بهذا النوع من برامج الدعم والتأهيل لهذا القطاع أتى متأخراً، حتّمته في الغالب ظروف الانفتاح الذي تعيشه دول العالم ككل، في ظلّ ما يسمّى بـ «العولمة»، وكذا الشراكة الجيواستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تكلّلت باتفاقية الشراكة الأورو ـ جزائرية التي حتّمت بالتالي الاهتمام بتهيئة وتأهيل الاقتصاد الجزائري لمناخ المنافسة، وعلى رأسها تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه، ومن خلال ما تقدم، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل ما نشهده من انفتاح على الاقتصاد العالمي؟

ومن أجل مناقشة هذا التساؤل، فإننا نفترض وجود مساعٍ لتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها لم ترق إلى ما هو مطلوب، وبالتالي فهيَ تحتاج إلى تطوير.

أهمية البحث

إن الواقع الجديد الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري، الذي أفرزته التوجّهات الجديدة التي انتهجتها، والتأثيرات المحتملة لهذا النهج في الاقتصاد الوطني ككلّ، وفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، وما يتطلبه هذا القطاع لتأهيله، يجعل من الخوض في تفاصيله أمراً في غاية الأهمية، كما يفتح الكثير من مجالات البحث والتفكير في هذا الموضوع.

أهداف البحث

نأمل من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

ـ التعرّف على الوضعية الراهنة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى قدرته على المنافسة في ظل الانفتاح على السوق العالمية.

ـ تقصّي ما إذا كانت هناك برامج جادة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر، ومدى تطبيقها، ومدى فاعليتها وانعكاسها على الأداء الحالي لهذه المؤسسات.

ـ بلورة أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها، بغية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة.

ـ الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تساهم في تطوير الوضع الراهن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل معالجة ومناقشة هذا الموضوع، وقد استعنّا في ذلك بالإحصاءات الأكثر حداثة، كما اعتمدنا على عدد من الكتب والمقالات التي تخدم البحث، وكذا على مجموعة من المواقع الإلكترونية الموثّقة، وأغلبها مواقع لهيئات رسمية وطنية أو دولية.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

١ ـ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حظي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين، وهذا راجع في اعتقادنا إلى سببين رئيسيين، هما: أهمية وجود تعريف دقيق لهذا النوع من المؤسسات من جهة، والتعقيدات المرتبطة بتحديد هذا المفهوم من جهة أخرى.

فوجود تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية بالغة، خاصة لدى الحكومات والمنظمات المهتمة بهذا القطاع، وهذا من أجل تحديد الاستراتيجيات وبرامج الدعم التي ستستفيد منها هذه المؤسسات دون غيرها.

أما التعقيدات الموجودة في تحديد التعريف الدقيق والموحّد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فترجع إلى معايير قياس الحجم، التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن منظمة إلى أخرى، وحتى من نشاط إلى آخر. فما يعدّ مؤسسة صغيرة في تركيا مثلاً، ربما يعدّ غير ذلك في اليابان أو الصين(*)، كما أن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع الخدمات تختلف حتماً عن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع البناء والتشييد.

أ ـ معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عموماً، إن أي تعريف يمكن أن يقدم لهذا النوع من المؤسسات سيبنى في الغالب، إما على الأساس الكمّي وإما على الأساس النوعي(١):

(*) في تركيا، تُعَدُّ المؤسّسة صغيرة، إذا كان عدد عمّالها أقلّ من ٥٠ عاملاً؛ بينما في اليابان يجب ألّا يتجاوز عدد العمال ١٠٠ عامل حتى تُعَدّ صغيرة.

(١) Robert Wtterwulghe et Frank Janssen, *La PME: Une Entreprise humaine* (Paris; Bruxelles: Boeck Université, 1998), pp. 14-16.

(١) التصنيف على الأساس الكمّي

يعتمد على المعايير التالية: حجم العمالة، ومبلغ رأس المال المستثمر، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة، وقيمة المبيعات، والحصة السوقية، وغيرها.

(٢) التصنيف على الأساس النوعي

يعتمد على المعايير التالية: المستوى التقني المستخدم، والطبيعة التسويقية للمؤسسات، سواء كانت موجّهة إلى السوق المحلية أو الدولية... إلخ.

ب ـ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[٢]

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوروبي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من شخص واحد إلى ٢٥٠ شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار ٢٥ بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل الرقم (١):

الشكل الرقم (١)
تصنيف المؤسسات المصغّرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تصنيف المؤسسة	عدد العمال: سنوياً	رقم الأعمال السنوي	أو	الحصيلة السنوية
متوسطة moyenne	< 250	< 2 مليارا دج	أو	< 500 مليون دج
صغيرة petite	< 50	< 200 مليون دج	أو	< 100 مليون دج
مصغرة micro-	< 10	< 20 مليون دج	أو	< 10 مليون دج

(٢) القانون الرقم (١ ـ ١٨) المؤرَّخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، يتضمّن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة. انظر: **الجريدة الرسمية** (الجزائر)، العدد ٧٧ (١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١).

٢ ـ واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية واضحة في الاقتصاد الجزائري، تتبلور من خلال مساهمته في عدد من المجالات الاقتصادية المهمة، كالشغل والصادرات والناتج الوطني وغيرها. ولقد لوحظ تزايد مستمر في أهمية هذا النوع من المؤسسات جسّده التزايد والتطور الكبيران لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

أ ـ حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بلغ عدد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في السداسي الأول من العام ٢٠٠٨ ما يقارب ٤٣٢,٠٦٨ مؤسسة، وهو يمثل زيادة تقدر بـ: ٣٥,٠٩٦ مؤسسة مقارنة بالسداسي نفسه للعام ٢٠٠٧، أي بمعدل نمو يصل إلى ٨,٤٨ بالمئة، حيث تمثل المؤسسات الخاصة ما نسبته ٧١,٦٥ بالمئة من الحجم الإجمالي للمؤسسات، من دون احتساب المؤسسات ذات النشاط الحرفي التي بلغت نسبها ٢٨,٢٠ بالمئة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أما القطاع العام، فلم يكن نصيبه من حجم المؤسسات سوى ما يعادل ٠,١٥ بالمئة[٣]. ويمكن توضيح هذه النسب من خلال الشكل الرقم (٢):

الشكل الرقم (٢)
حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقسيمها

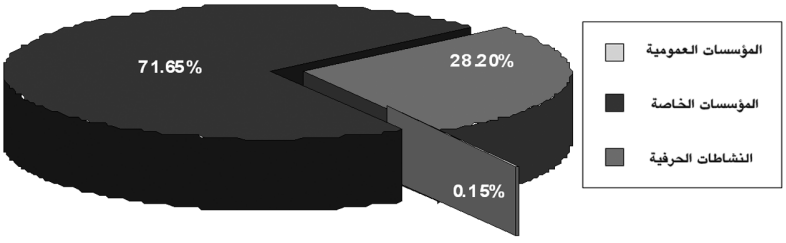

وترجع هذه الزيادة في حجم المؤسسات في الأساس إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع، نتيجة الطفرة النفطية في الأعوام الماضية، حيث أصبحت الجزائر اليوم ورشة كبيرة، مما أتاح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة الاستثمار والتطور. كما أن تركّز هذه المؤسسات في القطاع الخاص مردّه إلى طبيعة العمل الاقتصادي اليوم في الجزائر الذي يسير يوماً بعد يوم نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، والذي يرتكز في الأساس على العمل الخاص، كما أن الانسحاب التدريجي للمؤسسات العمومية وخصخصة القطاع ساهما بدورهما في تحقيق هذه النتيجة.

(٣) *Bulletin d'Information économique* (Ministère de la Petite et moyenne entreprise et de l'artisanat), no. 13 (1ère semestre) (2008), p. 5.

ويرتكز عمل المؤسسات الخاصة أساساً على قطاع الأشغال العمومية والبناء (وهذا لطبيعة المشاريع الاستثمارية الحالية في الجزائر) بنسبة تصل إلى ٣٤,٥٢ بالمئة، كما يعتمد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، في المرتبة الثانية، على نشاطات التجارة والتوزيع بنحو ١٧,٢٩ بالمئة، تليه نشاطات النقل والمواصلات بنسبة ٩ بالمئة، ثم نشاطات الخدمات العائلية بنسبة ٧,٥ بالمئة، ونشاطات الفندقة والإطعام بما نسبته ٥,٧٤ بالمئة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، بينما تتوزع ٢٥ بالمئة الأخرى على باقي القطاعات(٤).

ب ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما تزال، في دعم الاقتصاد الجزائري، وذلك بالأخص من خلال ما يلي:

(١) مساهمتها في الشغل

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل ما يقرب مئة ألف(٥) شخص سنوياً، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع، بحسب إحصاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، للسداسي الأول من العام ٢٠٠٨ أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ عامل، وهي بالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير حجم العمالة، وبالتالي في التخفيض من حدّة البطالة في الجزائر.

(٢) مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري جلياً، من خلال مساهمتها في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص الممثل الأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما نسبته ٧٩,٥٦ بالمئة من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات. كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشارك بـ ٧٥,٣٩ بالمئة من القيمة المضافة المحقّقة في العام ٢٠٠٦ خارج قطاع المحروقات، وهو ما يبرر أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري(٦).

ج ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

تعتمد الجزائر في صادراتها بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته ٩٨ بالمئة من صادرات الجزائر، مما يجعله يحتل المكانة الأولى بلا منازع. أما خارج هذا القطاع، فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة في القطاع الخاص بنسبة تصل إلى ٤٠ بالمئة، وهي تحتلّ، بحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرتبة العشرين أفريقياً في هذا المجال(٧).

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥) انظر: *Bulletins d'Information économique*, no. 13 (2ème semestre) (2008).

(٦) Office National de Statistic.

(٧) «Pour une Politique de développement de la PME en Algérie,» Rapport de CNES (Alger) (2002).

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي

● أثر الانفتاح الاقتصادي للجزائر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتهجت الجزائر في الأعوام الأخيرة خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي تكرّس في توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيّز التنفيذ منذ الفاتح من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. كما يتجلّى هذا الانفتاح في سعي الجزائر الحثيث إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. إلا أن هذا الانفتاح، بالرغم مما يحمله من آثار جيدة في الاقتصاد، يشكّل رهاناً وخطراً على ديمومة وبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ ـ أثر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(١) المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة[٨]

تتمثل المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الآتي:

(أ) إقامة منطقة للتبادل الحرّ

تعتبر إقامة منطقة تبادل حرّ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي المحور الأساس لهذه الاتفاقية، حيث تسعى هذه الاتفاقية إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات بين ضفتي الجنوب، في غضون ١٢ عاماً من توقيعها، يتم فيها إلغاء كلي للتعريفة الجمركية، إلا على بعض السلع التفضيلية المتعلقة بالقطاع الفلاحي التي سيشرع في مراجعتها ابتداء من العام ٢٠١٠.

(ب) المواءمة التنظيمية وفق المعايير الدولية

يتعلق المحور الثاني من الاتفاقية بضرورة مواءمة الاقتصاد الجزائري والتنظيمات والمعايير الدولية، حيث يتعيّن على الجزائر القيام بإلغاء تدريجي للإعانات المقدمة إلى بعض القطاعات، وكذا المعاملة التفضيلية للمؤسسات العمومية. كما يجب على الجزائر أن تقوم بإصلاحات تخصّ قطاعات النقل والإعلام والاتصالات، وكذا المنظومة المحاسبية والخدمات المالية، ولهذا قام الاتحاد الأوروبي بتقديم «مساعدات» تقنية ومالية، وذلك ضمن إطار برنامج «ميدا» (MEDA).

(ج) التعاون

يحوي هذا العنصر التعاون الأورو ـ جزائري في مجالات الاقتصاد والمالية والثقافة، وكذا في الهجرة والصحة وترقية العمل النسوي.

(٨) Taline Koranchelian et Gabriel Sensenbrenner, «Algérie: Questions Choisies,» Rapport du FMI (19 janvier 2006), pp. 4-10.

(د) تحرير قطاع الطاقة

هو أحد أهم المحاور في الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، حيث يهدف إلى التحرير التدريجي لقطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية، بحيث يتمكّن الجانب الأوروبي من وضع شراكة بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية في مجال الاستغلال والإنتاج، والتحويل، وتقديم الخدمات في مجال الطاقة والاستخراج. ويعتبر هذا المحور الوحيد مع الجزائر دون باقي دول حوض المتوسط، وهذا لأهمية وحيوية هذا القطاع.

(هـ) التكامل الجهوي

يتعلق هذا المحور بتشجيع وترقية التكامل بين بلدان المغرب العربي المتمثلة أساساً في الجزائر، والمغرب، وتونس، وذلك من أجل إيجاد سوق مغاربية موحّدة ومشتركة.

(و) تحرير الخدمات وحقوق التأسيس

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير تجارة الخدمات، وانسحاب المؤسسات ذات الطابع العمومي من هذا القطاع (خاصة الخدمات المالية والبنكية والإعلام والاتصال)، التي يسوّق الاتحاد الأوروبي على أنها المحفز الأساسي لقدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وكذا إعطاء الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات.

(٢) الآثار الإيجابية للاتفاقية

هناك عدد من الآثار الإيجابية لعقد هذه الاتفاقية، التي تنعكس بالأساس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها التالي:

ـ تدعيم القطاع بمساعدات مالية من الجانب الأوروبي في إطار برنامج «ميدا» (MEDA) (نحو ٥٧ مليون أورو مقدمة لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ـ فتح أسواق خارجية جديدة أمام القطاع، وبالتالي زيادة فرص الربح، حيث زاد حجم الصادرات خارج المحروقات منذ العام ٢٠٠٥ حتى بداية العام ٢٠٠٨ من ٤٩٢ مليار دولار إلى ٨٩٠ مليار أورو، أي بزيادة تقدر بنحو ٨٠ بالمئة.

ـ انخفاض قيمة المنتجات نصف المصنعة بسبب رفع الجمركة عنها، وبالتالي زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة من خلال انخفاض التكاليف الإجمالية[٩].

ـ الجودة الناتجة من الاحتكاك بالمؤسسات الأوروبية صاحبة الخبرة والتنظيم الكبيرين في مجال الأعمال.

(٣) الآثار السلبية للاتفاقية

وهي تتمثل في الأساس في:

ـ تعريض وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخطر الإفلاس، بسبب قوة وجودة

(٩) انظر: L'Accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, Articles nos. 17-22.

المنتجات الأوروبية المنافسة، ونقص الحماية الوطنية نتيجة الإلغاء التدريجي لكثير من القيود الجمركية.

ـ التقليص الإجباري لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، على اعتبار أن الاتفاقية تنصّ على ضرورة خصخصة القطاع العام.

وهي آثار تشكل خطراً كبيراً، ليس على القطاع فحسب، بل على الاقتصاد الوطني ككلّ، على اعتبار مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

ب ـ الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى الجزائر جاهدة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن تمّ لها ذلك، فإنه يتوقع أن يفضي إلى عدد من الآثار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي.

(١) المبادئ العامة للمنظمة[١٠]

تقوم المنظمة على جملة من المبادئ تلتزم بها كل دولة عضو، وهي تتمثل في الأساس في:

(أ) مبدأ الدولة الأَولى بالرعاية

يقصد به أن كل دولة، بصفتها عضواً في المنظمة، تحصل على المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء ثنائياً، وعدم التمييز بين الأعضاء.

(ب) مبدأ شرط المعاملة الوطنية

يتضمن التزام كافة الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة المعاملة الممنوحة نفسها للسلع المماثلة لها والمنتجة محلياً على صعيد التداول، والتوزيع وتسعير الضرائب، وكل ما يشبه ذلك، من دون التمييز بين السلعة المنتجة في دولة من أخرى.

(ج) مبدأ الخفض العام والمتتالي للرسوم الجمركية

ينصّ هذا المبدأ على ضرورة تحقيق تخفيضات مهمة في التعريفات الجمركية بشكل تدريجي، بهدف إلغائها نهائياً.

(د) مبدأ الشفافية

يعني ضرورة اعتراف المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة.

(١٠) بسمان فيصل محجوب، «رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي،» **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** (جامعة فرحات عباس، الجزائر)، العدد ٢ (٢٠٠٣).

(٢) الآثار الإيجابية المتوقعة

يتوقع من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية عدد من الآثار الإيجابية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمثل أهمها في ما يلي:

ـ يتوقع أن يزيد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف المؤسسات ذات الحجم الكبير، وبالتالي إتاحة فرصة المقاولة من الباطن وعمليات الإمداد (Logistique) التي تتولاها عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ فتح أسواق عديدة أمام المؤسسات الجزائرية أكثر اتساعاً من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، على اعتبار حجم الدول المنضمّة إلى المنظمة.

ـ الوصول إلى منابع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك على نحو أكثر يسراً وأقل تكلفة.

(٣) الآثار السلبية المتوقعة

يتوقع أيضاً من انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة الكثير من الآثار السلبية، التي يتمثل أهمها في:

ـ فتح السوق الجزائري أمام الدول الأعضاء في المنظمة التي يزيد عددها على ١٢٠ دولة، وبالتالي تعريض القطاع للمنافسة الحادة.

ـ تقليص حجم الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا وفق شرط المعاملة الذي يحتّم على الدولة عدم تقديم أية تسهيلات أو امتيازات للمنتجات المحلية دون المنتجات الأجنبية.

ثالثاً: برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تفعيلها

١ ـ التأهيل

يهدف التأهيل إلى تحسين الوضع الحالي للمؤسسة من حيث التسيير وجودة المنتجات، وذلك من أجل تحقيق شروط البقاء والصمود في وجه المنافسة، وهو بالتالي ليس برنامجاً استثمارياً بالمفهوم الكلاسيكي، ولا برنامج إنقاذ، وإنما هو عبارة عن «برامج تحسينية دائمة، تسعى إلى ترقية مستويات القوة، ومعالجة نقاط الضعف والقصور»[١١].

ويمكن توصيف هذا البرنامج بحسب الشكل الرقم (٣):

(١١) Mustafa Hassen-bey, *Entreprise Algérienne: Gestion, Mise a niveau et performance économique* (Alger: Thala éditions, 2006), p. 213.

الشكل الرقم (٣)
مجموعة من المتغيّرات التي تشكّل برنامجاً تأهيلياً

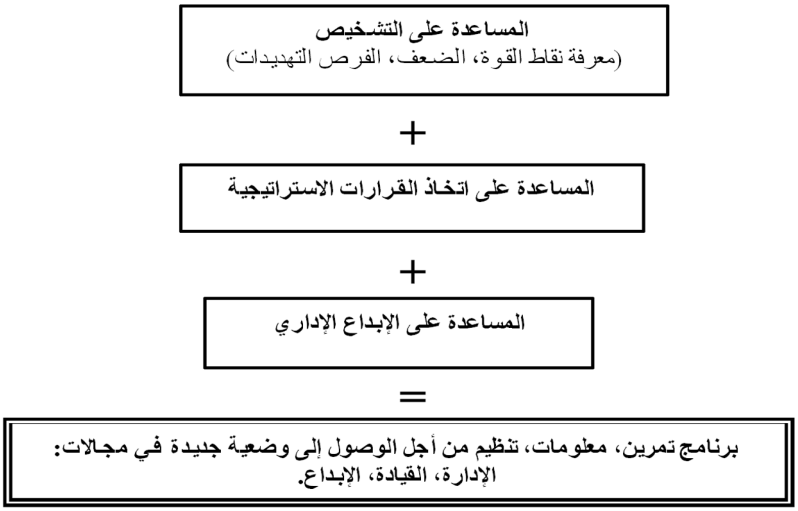

المصدر: Ministère de la PME et de l'Artisanat, «Programme d'appui aux PME/PMI, Des résultats et une expérience à transmettre: Rapport Final,» Euro Développement PME (Décembre 2007).

بالنسبة إلى الجزائر، فإن هناك عدة برامج في ما يخصّ هذه العملية، وكلها تهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الجزائرية، ربما يكون أهمها:

ـ البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي[١٢]

وضع هذا البرنامج من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية، تتجلى أهدافه من خلال النقاط الأساسية التالية:

ـ عصرنة المحيط الصناعي.

ـ تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.

ـ تدعيم قدرات هيئات الدعم.

ـ تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، وهي تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل:

(١٢) عروب رتيبة ربحي كريمة، «تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،» ورقة قُدِّمت إلى: الملتقى الدولي حول متطلّبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ١٧ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

أ ـ المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية

تتمثل مهامها أساساً في ما يلي:

ـ تحديد الإجراءات والشروط التقنية المالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.

ـ وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.

ـ تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.

ـ اقتراح تعديلات في ما يخص النصوص القانونية التي تنظّم المؤسسات، والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

ـ توجد على مستواها الأمانة التقنية، التي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك، قبل إرسالها إلى ا للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

ب ـ اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية

يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتضم ممثلي عدة وزارات، أهمها:

ـ ممثل عن وزارة المالية.

ـ ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

ـ ممثل عن وزارة التجارة.

ـ ممثل عن وزارة الخارجية.

زيادة على ذلك، تضمّ ممثلي النقابات، أرباب العمل... إلخ، ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها تتمثل في إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

ج ـ صندوق ترقية التنافسية الصناعية

لقد تم إنشاؤه بموجب المادة الرقم (٩٢) من قانون المالية للعام ٢٠٠٠، لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية، بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها مالياً في عملية تأهيلها، حيث تتمثل المساعدات المالية المقدمة إلى المؤسسات في:

ـ الاستثمارات غير المادية (التشخيص والتقييم).

ـ الاستثمارات المادية (التجهيزات والمعدات).

ـ التشخيص الاستراتيجي العام وإعداد مخطّط التأهيل.

بينما تتمثل المساعدات المالية المقدمة إلى الهيئات المرافقة في النفقات المتعلقة بما يلي:

ـ جميع العمليات الموجّهة إلى تطوير التنافسية الصناعية.

ـ جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.

ـ العمليات الموجّهة نحو تحسين بيئة نشاط المؤسسة، خاصة في المجال الإنتاجي أو الخدمات الملحقة بالقطاع الصناعي، لا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين النوعية والتكوين والبحث والتطوير... إلخ.

ـ وضع برامج تكوينية موجّهة إلى مسيّري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.

تجدر الإشارة إلى أن هناك صناديق خاصة مرتبطة بالمؤسسة، مثل:

ـ صندوق التهيئة العمرانية.

ـ صندوق تنمية المناطق الجنوبية.

ـ صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.

ـ الصندوق الوطني للبيئة.

ـ صندوق ترقية التدريب.

ـ صندوق التكوين الحرفي المتواصل.

ـ الصندوق الوطني للتحكّم في الطاقة.

ـ صندوق ترقية الصادرات.

ـ الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

د ـ شروط الاستفادة من البرنامج

للاستفادة من هذا البرنامج، يجب على المؤسسة إيفاء جملة من الشروط، أهمها:

ـ أن تكون المؤسسة جزائرية، تتبع أحد القطاعات الإنتاجية.

ـ مسجلة في السجل التجاري، تحمل رقم تعريف ضريبي.

ـ لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام، وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة.

ـ أكثر من ٥٠ بالمئة من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مالاً عاملاً موجباً.

ـ يعمل لديها على الأقل، وبصفة دائمة، ٢٠ عاملاً.

هـ ـ عمل البرنامج

يعمل البرنامج وفق الآلية التالية[١٣]:

(١٣) بقة الشريف، والعايب عبد الرحمان، «مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظلّ اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية،» ورقة قُدِّمت إلى: الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، ١٣ ـ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

(١) بالنسبة إلى كيفية صياغة مخطّط تأهيل المؤسسة الاقتصادية وآجالها

عملاً بمنهجية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تمرّ عملية صياغة مخطّط التأهيل وفق برنامج صندوق تحسين التنافسية الصناعية عبر مرحلتين، هما:

ـ مرحلة التشخيص: تعتمد بداية على جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الراغبة في إجراء برنامج تأهيلي، ثم يتم تقديم وثيقة تعريف بالمؤسسة المعنية يظهر فيها عدد من البيانات الخاصة بالمؤسسة، مثل الاسم التجاري، والوضع القانوني، وتاريخ التأسيس، وكذا معلومات تخصّ الوضع المالي والتقني للمؤسسة، مثل مستوى تطور رقم الأعمال سنوياً، وحجم تطور أصول المؤسسة، وأيضاً تطور كتلة الأجور سنوياً، وغيرها من المعلومات الأولية التي يبنى عليها تشخيص المؤسسة. ومن ثم، يتم إعداد التشخيص الاستراتيجي الذي يضم دراسة وضعية المؤسسة التنافسية، ونسبة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية ونوعيتها، وأخيراً يتمّ تقديم الاستراتيجيا التي على المؤسسة الالتزام بها بغية تنمية قدراتها التنافسية.

ـ مرحلة صياغة مخطّط التأهيل: يتم إعداده من قبل مكتب الدراسات، وذلك وفق عدد من الشروط التي يجب على المؤسسة الالتزام بها، وعند قبول ملف المؤسسة يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المعنية، وهو اتفاق يبيّن حقوق والتزامات كل طرف والمبالغ الممنوحة وطرق المنح.

(٢) في ما يتعلق بالتمويل

هناك جانبان من عملية التمويل، أحدهما يتعلق بتمويل مرحلة التشخيص، بينما الآخر يتعلق بمرحلة تنفيذ المخطّط، فتكون النتيجة إذاً كالتالي:

ـ تمويل مرحلة التشخيص: تكون نسبة المساعدة ٨٠ بالمئة من تكلفة التشخيص في حدود مبلغ ١,٥٠ مليون دينار جزائري.

ـ تمويل مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل: حيث يتم تمويل عمليات التأهيل بنسبة ٨٠ بالمئة، عندما يتعلق الأمر بعمليات تأهيل تشمل استثمارات معنوية من دون تحديد سقف معين يجب على المؤسسة أن لا تتجاوزه، بينما يتم تمويل عمليات التأهيل بنسبة ١٠ بالمئة، عندما يتعلق الأمر بعمليات تأهيل تشمل استثمارات مادية في حدود سقف لا يتجاوز ٢٠ مليون دينار جزائري.

(٣) في ما يتعلق بالآجال

تكون آجال إجراء التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل من ٦ إلى ٨ أسابيع، بينما تكون آجال تنفيذ مخطط التأهيل في حدود ١٢ شهراً، مع إمكانية تمديده استثنائياً لفترة ٣ أشهر إضافية.

و ـ نتائج البرنامج

إلى غاية نهاية العام ٢٠٠٥، تم قبول طلبات ٢١٨ مؤسسة توافرت فيها الشروط من بين ٣١٧ مؤسسة، وهي طلبات تتعلق بمرحلة التشخيص، بينما تم قبول ملفات ٩٣ مؤسسة لإجراء

مخطّطات التأهيل، وذلك من بين ٩٩ ملفاً. وتعتبر هذه الأرقام ضعيفة جداً مقارنة بما كان مسطّراً ومأمولاً من تأهيل لـ ١٠٠ مؤسسة سنوياً منذ انطلاق البرنامج في العام ٢٠٠٢.

٢ ـ البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME)(*)

هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من جهة، واللجنة الأوروبية من جهة أخرى، خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يدخل في إطار الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. وهو يهدف إلى(١٤):

ـ تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل اندماج جيد ضمن آليات اقتصاد السوق.

ـ تحسين قدرات المتعاملين الاقتصاديين ورؤساء المؤسسات على التعامل بشكل فعّال مع مصادر المعلومات المهنية.

ـ المساهمة في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ تطوير المحيط المقاولاتي، وذلك بالاعتماد على المؤسسات والهيئات المرتبطة بشكل مباشر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ ـ المستفيدون من البرنامج(١٥)

يستفيد من هذا البرنامج كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والعاملة في الإنتاج الصناعي، حيث يستثنى منها ما كان يعمل ضمن قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات، وتتمثل أهم القطاعات المستفيدة في:

ـ المواد الغذائية والفلاحية.

ـ الصناعات الغذائية.

ـ الصيدلية والصناعات الكيميائية.

ـ مواد البناء.

ـ السلع المصنّعة.

ـ الصناعات الميكانيكية والصناعات الإلكترونية.

ـ صناعة الأحذية والجلود وصناعة النسيج والألبسة.

(*) EDPME: Programme d'appui au développement des PME.

(١٤) «Pour une Politique de développement de la PME en Algérie».

(١٥) Commission Européenne, UGP: «Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI,» Journée d'information sur de programme d'appui, Ministère de la PME et de l'Artisanat (Alger) (29 avril 2002).

كما يخصّ البرنامج أيضا هيئات الدعم المتمثلة أساساً في:

ـ مراكز التكوين للخواص، والمراكز التقنية، وغرف التجارة والصناعة، وجمعيات أرباب العمل، وممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية، بالإضافة إلى جميع الهيئات المشاركة في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ـ الهيئات المصرفية المتخصّصة، وتتمثل في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق استخدام أدوات جديدة في التمويل.

ب ـ شروط الاستفادة من البرنامج[١٦]

(١) بالنسبة إلى المؤسسات

تلتزم المؤسسة، بغية الاستفادة من برنامج التأهيل هذا، بتوفير عدد من الشروط نذكرها في ما يلي:

ـ أن تحفظ على الأقل من ٦٠ بالمئة من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي معنوي جزائري الجنسية.

ـ الممارسة في أحد قطاعات النشاط المبرزة من طرف البرنامج.

ـ أن يكون عدد عمالها ما بين ١٠ ـ ٢٥٠ عاملاً.

ـ أن يكون لها نشاط لثلاثة أعوام على الأقل، ومحققة لنتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

ـ أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

ـ أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

ـ الالتزام بدفع نسبة ٢٠ بالمئة من التكلفة الكلية المتوقعة من أجل التأهيل.

(٢) بالنسبة إلى الهيئات المالية

ـ يجب أن تعمل الهيئة ضمن التشريعات والتنظيمات السارية المفعول.

ـ أن تكون الهيئة منظمة على الصعيدين الجبائي والضمان الاجتماعي.

ـ أن تلتزم الهيئة بتحمّل ٢٠ بالمئة من التكلفة الكلية لعملية التأهيل.

(٣) بالنسبة إلى الهيئات الداعمة

ـ تقديم المشروع الموجّه إلى تحسين الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم تقني، وقانوني، وتجاري، وإداري نقابي أو متخصّص.

(١٦) المصدر نفسه.

ـ تقديم مشروع موجّه إلى خلق خدمات جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.

ـ الالتزام بدفع مشاركة بنسبة ٢٠ بالمئة من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

ج ـ تمويل البرنامج

يمول هذا البرنامج من طرف الاتحاد الأوروبي والجزائر بميزانية تقدر بـ ٦٢,٩٠ مليون أورو، حيث تبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي ٥٧ مليون أورو، وتساهم الجزائر بما قدره ٣,٤ مليون أورو. أما حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة في البرنامج، فهي تقدر بـ ٢,٥ مليون أورو.

ويبيّن الجدول الرقم (١) مساهمة كل طرف في العملية التمويلية للبرنامج:

الجدول الرقم (١)
مساهمة كلّ طرف في تمويل برنامج التأهيل (المبالغ بالمليون أورو)

الطرف الممول	المبلغ	النسبة المئوية
الاتحاد الأوروبي	٥٧	٩٠,٦٢
الخزينة الجزائرية	٣,٤	٠٥,٤١
المؤسسات المستفيدة	٢,٥	٠٣,٩٧
المجموع	**٦٢,٩**	**١٠٠**

د ـ عمل البرنامج

يسير البرنامج من قبل هيكل تنفيذي وإداري يعمل على تنفيذ برنامج التأهيل النوعي الموقّع بين الجزائر واللجنة الأوروبية المختصّة، وذلك بإشراف هيئة تدعى «وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة» (UGP)، وتعمل هذه اللجنة على مستوى كامل التراب الوطني، يساعدها في ذلك اثنتا عشرة ملحقة جهوية.

وترتكز الإجراءات التي يعتمدها البرنامج في نشاطه على النقاط التالية:

(١) التقرّب من المؤسسات

يتم بداية الاتصال بالمؤسسة بأية وسيلة من وسائل الاتصال، للعمل على إقناعها بالانخراط في البرنامج، ومن ثم يتم إجراء لقاء أولي في مقر المؤسسة.

(٢) التشخيص المسبق

بعد التأكد من استيفاء المؤسسة للشروط، يتم، على مستوى الفرع الجهوي، إجراء تشخيص مسبق يجري في ضوئه تحرير مشروع اتفاقية من طرف المسؤول الجهوي لاعتماد برنامج تأهيلي للمؤسسة.

(٣) إجراء التشخيص المعمّق

بعد الاتفاق على الشروط الموجودة في المشروع أو تعديلها، يتم البدء في إجراءات التشخيص المعمّق، عن طريق قيام فريق مكوّن من استشاريْن، أحدهما أوروبي، والآخر محلي، بتشخيص شامل ومعمّق للمؤسسة ومحيطها. وبعد التأكد من طرف خبير تابع للبرنامج من احترام كامل لدفتر الشروط، تتوّج العملية باتفاق على برنامج تأهيلي مقبل وفق نتائج التشخيص المعمّق.

ويمكن تلخيص هذه العملية من خلال الشكل الرقم (٤):

الشكل الرقم (٤)
سير عملية التأهيل في المؤسسة

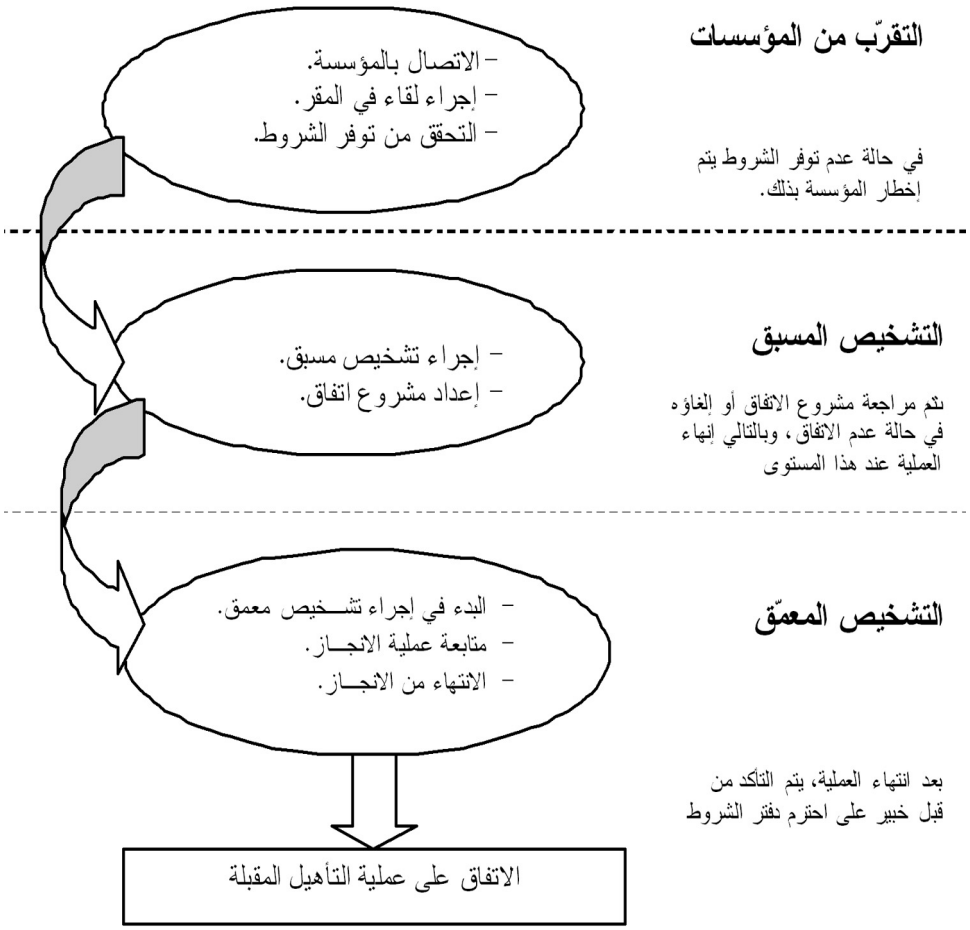

هـ ـ نتائج البرنامج[١٧]

حقق برنامج التأهيل الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧ عدداً من النتائج، وذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة.

(١) في ما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم دخول ٦٨٥ مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل، حيث توقفت ١٧٩ مؤسسة مباشرة بعد عملية التشخيص المسبق، بينما رفضت ٦١ أخرى البدء في عملية التأهيل، وتوقفت بعد التشخيص المعمّق، في حين خضعت ٤٤٥ مؤسسة لبرنامج تأهيلي. ويرجع أغلب أسباب التوقف عن إتمام برنامج التأهيل إلى:

- تحفّظ رئيس المؤسسة على المواصلة.
- عدم تحقيق أية قيمة إضافية بعد أول عملية.
- صعوبات مالية بالنسبة إلى المؤسسة.

(٢) في ما يخص دعم الهيئات المالية

تم القيام بـ ١٩١ عملية منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢: ٢٠ عملية لصالح ٥ هيئات مالية متخصّصة؛ ٢٧ عملية لصالح المؤسسات من أجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية؛ و١٤٤ عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل.

(٣) في ما يخص الهيئات الداعمة

هناك ١٨٧ عملية أجريت من أجل دعم محيط وهيئات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت منها وزارات وهيئات حكومية وهيئات دعم أخرى، مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية... الخ.

٣ ـ متطلبات تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما تزال نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هزيلة، سواء إذا قورنت بالأهداف المسطّرة، أو حتى إذا قورنت بنتائج البرامج المعتمدة نفسها مع الجارة تونس[*]، وبالتالي فإننا نرى ضرورة تفعيل هذه البرامج، وذلك من خلال:

(١٧) هذه الإحصاءات مأخوذة من: Ministère de la PME et de l'Artisanat, «Programme d'appui aux PME/ PMI Des résultats et une expérience à transmettre: Rapport Final,» Euro Développement PME (Décembre 2007).

(*) بَلَغَ عدد المؤسسات التونسية المنخرطة ضمن برنامج التأهيل ٣٤١٠ مؤسّسة لغاية العام ٢٠٠٦، بحسب: «Rapport du Ministère du développement et de la coopération internationale,» Institut d'Economie Quantitative (avril 2006), <http://www.ieq.nat.tn/docword/rrmiseniv.doc>.

أ ـ تطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي ينجح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب بداية النظر في كيفية تأهيل محيطها المالي، والجبائي، والمعلوماتي، والثقافي.

(١) تطوير المحيط المالي

لا شك في أن من بين أهم الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي تلك المتعلقة بالجانب المالي، فتطوير نظام مالي ومصرفي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات، من شأنه أن يفك أكبر عائق بالنسبة إليها، وهو عائق التمويل، وبالتالي تسهيل قيام هذه الأخيرة بما يجب للالتزام ببرامج التأهيل، علما بأن من بين أهم العوائق التي تقف أمام مواصلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج التأهيل، هو عدم وجود مصدر تمويل كاف لها.

(٢) تطوير المحيط الجبائي

يشكّل الجانب الجبائي عبئاً كبيراً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل الكثير منها يعمل خارج القطاع الرسمي، وهي بالتالي محرومة من برامج التأهيل. إذاً، فإن من شأن تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الامتيازات الضريبية أن يغري الكثير من المؤسسات على العمل ضمن القطاع الرسمي، وبالتالي يمنحها القدرة على الدخول ضمن برامج التأهيل.

(٣) تطوير المحيط المعلوماتي[١٨]

يتم ذلك من خلال إنشاء نظام وطني للمعلومات، يختص بإتاحة كافة أنواع المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بشكل دائم ومكثف، تمكّنها من مواكبة التطورات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي تشكّل داعماً أساسياً لها. كما أن وجود هذا النظام من شأنه أن يرفع نسبة مشاركة المؤسسات في برامج التأهيل، على اعتبار أن عدم علم الكثير من أصحاب المؤسسات بوجود هذا النوع من البرامج في الجزائر، ساهم بدوره في تقليل نسبة المشاركين.

(٤) تطوير المحيط الثقافي

ما يزال الكثير من أصحاب المؤسسات يشكّكون في فعالية مثل هذه البرامج، بل يشكّكون حتى في التقديرات السلبية الصادرة عن عدة تقارير تشير إلى خطر انفتاح الدول الأقل تطوراً على اقتصادات الدول المتطورة، وهو ما يدل على غياب الوعي والحس الثقافي لدى هؤلاء المسيّرين وأصحاب المؤسسات. وعليه، فإن اعتماد استراتيجيات وخطط تهدف إلى

(١٨) للاستزادة حول هذا الجانب، انظر: رحيم حسين ويحيى دريس، «أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر،» ورقة قُدِّمت إلى: الملتقى الدولي حول متطلّبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ١٧ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

تطوير ثقافة التكوين والتعلم، وكذا ثقافة التسيير العلمي المحترف، بدل التسيير الهاوي، قد يساهم بشكل فعال في تطوير حجم المساهمة في برامج التأهيل، وبالتالي في تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب ـ تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدّ ذاتها

إن مدى نجاعة برامج التأهيل تنبع في الأساس من مدى اهتمام ووعي المؤسسة ذاتها بهذه البرامج، وعليه فإن نجاح برامج التأهيل مرتبط بعدة عوامل داخل المؤسسة، أهمها:

(١) شخصية المسيّر

من الضروري أن يكون شخصية المسيّر بعد إبداعي وتطويري، حتى تكون هناك جدوى من برامج التأهيل التي تهدف في الأساس إلى الارتقاء بمستوى المؤسسة لتتمكن من المنافسة، كما أن وعي المسيّر بالأخطار المتوقع حدوثها في ظل الانفتاح، من شأنه أن يشكّل دافعاً مهماً للبحث عن أدوات للتطوير، وبالتالي الانضمام إلى أحد برامج التأهيل الموجودة.

(٢) وجود برامج تدريبية

يعدّ وجود برامج تدريبية في المؤسسة محفزاً أساسياً للاندماج في برامج التأهيل، على اعتبار أن المؤسسة تكون في هذه الحالة مهيأة ومعتادة لتقبل أي نوع من أنواع التغييرات التي قد تفضي إليها نتائج برنامج التأهيل، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه البرامج بشكل فعّال.

(٣) وجود أنظمة لمراقبة الجودة

تغيب في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنظمة رقابة تهتم بجودة المنتج ونظافته، وعليه فإن وجود أنظمة أصيلة من هذا النوع تجعل نتائج برامج التشخيص أو التأهيل وتوصياتها تحمل بعداً دائماً، وليس ظرفياً، يظهر بشكل «ثقافة مؤسسة» أكثر منه «مهمة عمل» في المؤسسة.

خاتمة البحث وتوصياته

بالرغم من وجود أكثر من برنامج تأهيلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنه بإمكاننا الحكم في العموم على أن هذا القطاع ما يزال هشّاً وغير مؤهل للمنافسة الدولية، ويرجع هذا «الفشل» في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن، في اعتقادنا، إلى عدد من الأسباب، أهمها:

ـ حداثة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في اقتصاد السوق من جهة، وفي الاقتصاد الدولي من جهة أخرى، مما يجعل أية إرادة للتأقلم مع هذا الوضع تخضع لعامل الزمن.

ـ حداثة برامج التأهيل، وبالتالي قد يرى البعض أن الحكم عليها بالفشل أو القصور يعتبر أمراً سابقاً لأوانه.

ـ عدم وعي الكثير من أصحاب المؤسسات بأهمية وضرورة التأهّل، والتخوف أصلاً من

الخطر الذي قد تشكّله المؤسسات الدولية المنافسة على وجود هذه المؤسسات.

ـ الصعوبات المالية الكبيرة التي تجدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل برامج التأهيل الخاصة بها، في ظلّ رفض البنوك تمويل مثل هذه البرامج.

ـ غياب الحملات التحسيسية والإشهارية لمثل هذه البرامج، حيث لا يعلم الكثير من أصحاب المؤسسات بوجودها أصلاً في الجزائر.

ـ كثرة البرامج التأهيلية عبر عدد من الهيئات، وعدم التفرقة في الكثير من الأحيان بين برامج التأهيل وشهادة الإيزو، حيث يعتقد الكثيرون أن نيل هذه الشهادة هو برنامج تأهيل.

ـ انتشار العمل في القطاع غير الرسمي بشكل واسع، مما يشكّل هو الآخر بدوره حاجزاً أمام نجاح هذه البرامج.

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج، وبغية تطوير وتفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تطوير هذا القطاع الحساس في الجزائر، فإننا نوصي بالآتي:

ـ القيام بإصلاحات شاملة على مختلف القطاعات ذات الصلة، مثل القطاعات المصرفية والصناعية والتشريعية وغيرها، تكون وفق استراتيجيا متكاملة بعيدة ومتوسطة المدى.

ـ تشجيع المبادرة الخاصة والإبداع، وذلك من خلال تنظيم مسابقات ومعارض تسعى إلى اكتشاف المواهب ورعايتها.

ـ نشر ثقافة الاستثمار وثقافة الإبداع، وذلك من خلال وسائل الإعلام المتاحة، وكذا من خلال تنظيم الندوات والملتقيات العلمية والمهنية.

ـ احتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة والأفكار المبدعة من خلال إنشاء حاضنات أعمال ومشاتل تكون مرتبطة بشكل مباشر بالجامعة، لما لهذه الأخيرة من قدرات وكفاءات علمية يمكن أن تساهم بشكل فعال في تطوير العمل المؤسساتي.

ـ تسويق معلومات كافية عن كيفية الانخراط في برامج التأهيل، وتشجيع المؤسسات على الانضمام إليها.

ـ تشكيل لجان ولائية تتكوّن من خبراء محليين يعملون على زيارة المناطق الصناعية، وتقديم خدمات استشارية أولية مجانية، للتحفيز.

ـ ضرورة مراجعة برامج التأهيل بشكل دائم، خاصة تلك المدعومة من طرف الاتحاد الأوروبي، والأخذ بخصوصية المؤسسات الجزائرية، مقارنة بباقي دول المتوسط.

ـ الاستعانة بالكفاءات الجامعية، خاصة الأساتذة، في مجال تأطير عملية التأهيل وإشراك هذه الكفاءات ■